الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
25 June 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 2 آذار/مارس 2020، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2018-2019 *(تابع)*

المخطط العام لتجديد مباني المقر

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية ورئيس وقضاة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)*

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-03290 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

تنظيم الأعمال (A/C.5/74/L.28)

1 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل الأولي والمؤقت المقترح للجزء الأول من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة، الذي أُعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/74/L.28). وأشار إلى أن العديد من الوفود أعربت، في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بأساليب عمل اللجنة، عن تأييدها لفكرة المداومة على تخصيص وقت في الجزء الأول من الدورة المستأنفة لكل جمعية عامة لعرض ومناقشة المسائل المندرجة تحت البند المتعلق بإدارة الموارد البشرية؛ وأن برنامج العمل يعكس هذا النهج.

2 - **السيد بيير** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ستنظر بدقة في جميع بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة، وأعرب عن أمله في أن تشارك جميع الوفود مشاركة بنّاءة في المناقشات ذات الصلة من أجل التوصل إلى نتيجة تخدم مصلحة المنظمة والدول الأعضاء. فعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً في معالجة المشكلة المزمنة المتمثلة في تأخر صدور الوثائق، ثمة حاجة إلى مزيد من التحسين. وذكر أن توافر الوثائق في الوقت المناسب مهم للغاية لعمل اللجنة.

3 - وأضاف قائلا إن مقترحات إدارة الموارد البشرية ينبغي النظر فيها على نحو شامل، باعتبارها مجموعة متكاملة لا أجزاء منفردة، من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي العادل، وإدارة الأداء، وأوجه القصور في عملية اختيار الموظفين. ومن الأهمية بمكان أن يخضع موظفو الأمم المتحدة للمساءلة في أداء واجباتهم. وأردف قائلا إن المجموعة، لذلك، سوف تشارك مشاركة بناءة في المناقشات المتعلقة بنظام المساءلة، التي تجري بعد أكثر من عام على بدء الجهود الرامية إلى تنفيذ إصلاحات الأمين العام والنظام الجديد لتفويض السلطة. واختتم كلمته قائلا إن المجموعة ملتزمة بالانتهاء من المناقشات المتعلقة بالمسائل المعروضة على اللجنة ضمن الوقت المخصص.

4 - **السيد مالانه** (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ستولي اهتماما خاصا للمسائل من قبيل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4) وتقريرها عن استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/1)؛ والتقرير المرحلي المتعلق بالتقدم المحرز في تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا (A/74/662)؛ وتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشار إلى ضرورة كفالة التمويل الكافي للعملية المختلطة خلال مرحلة الخفض التدريجي.

5 - وأعرب عن تقدير المجموعة لمسألة النظر في جميع المقترحات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية باعتبارها مجموعة متكاملة، نظرا لأنها مترابطة ترابطا وثيقا. وتابع قائلا إن اللجنة ينبغي أن تبذل قصارى جهدها للتغلب على الصعوبات الماضية والحالية المرتبطة بالنظر في هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضا بتقرير الأمين العام المتعلق بالتقدم المحرز في تعزيز المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/74/658)، وهي مسألة أصبحت تتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى. ومضى قائلا إن ينبغي التذكير، بينما يجري تغيير نموذج الإدارة في المنظمة، بأن الجمعية العامة ما برحت تؤكد التزامها بتعزيز المساءلة في الأمانة العامة، والتأكد من مساءلة الدول الأعضاء للأمين العام عن أداء الأمانة العامة. وتتسم المساءلة بأهمية حاسمة لفعالية الإدارة وكفاءتها وتتطلب اهتماما والتزاما على جميع مستويات الأمانة العامة، ولا سيما المستويات العليا. وفي الختام، قال إن المجموعة لهذا السبب تقدر العمل الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة لتحسين نظام المساءلة.

6 - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وليختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ إصلاحات الأمين العام، ويقدر التقدم المحرز حتى الآن. وأضاف قائلا إن توافر التمويل المناسب للمنظمة وعملها بشكل سليم يتوقفان على عمل اللجنة. ولذلك ينبغي تحسين أساليب عمل اللجنة لضمان إجراء مفاوضاتها على نحو أكثر كفاءة وإنتاجية.

7 - وأعرب عن أسفه لتوسيع عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من خلال تصويت أُجري في الجلسات العامة للجمعية العامة. فقد مثل ذلك التفافا على الممارسة المستقرة والنظام الداخلي للجمعية العامة، وقوض دور اللجنة الخامسة. وأعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي من أن توسيع نطاق عضوية اللجنة الاستشارية سيعوقها

عن الوفاء بمسؤولياتها. وأشار إلى أن اللجنة الخامسة ينبغي أن تناقش في مشاورات غير رسمية أثر ذلك التوسع على أساليب عمل اللجنة الاستشارية وفعاليتها.

8 - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي القوي لجهود الأمين العام الرامية إلى جعل سياسات الأمم المتحدة في مجال الموارد البشرية أكثر حداثة وفعالية. وأردف قائلا إن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدارة الموارد البشرية في الجزء الرئيسي من الدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين للجمعية العامة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بشكل بناء مع جميع الأطراف لتحقيق هذا التوافق في الآراء خلال المداولات الجارية، ولضمان أن تلبي الإصلاحات الحالية والمقبلة في مجال إدارة الموارد البشرية احتياجات المنظمة وموظفيها على حد سواء. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يكرر دعوته إلى تقديم الوثائق في حينها بجميع اللغات الرسمية ويتطلع إلى النظر في جميع المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك مسألة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية.

9 - ومضى قائلا إن إنشاء إطار قوي للمساءلة أمر أساسي لإصلاح إدارة المنظمة، وإن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال تؤدي دورا حاسما في تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام الجديد لتفويض السلطة. ويجب على المنظمة أن تنشئ ثقافة قوامها الأخلاقيات والشفافية، وأن تمنع جميع أنواع سوء السلوك وتعالجها. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتقارير الأمين العام عن هذه المسائل.

10 - واستطرد مشيرا إلى وجوب إيجاد حل بنّاء لإنشاء نموذج لتقديم الخدمات للأمانة العامة على الصعيد العالمي، من أجل ضمان حداثة الأمم المتحدة وفعاليتها من حيث التكلفة. واختتم كلمته قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع رؤية الأمين العام فيما يتعلق بوضع نموذج من هذا القبيل، الذي يجب أن يكون فعالا من حيث التكلفة، ويعزز الكفاءة، ويفرج عن الموارد لضمان الوفاء بالولايات.

11 - **السيدة نورمان - شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عجز اللجنة عن التوصل إلى قرارات بشأن بنود جدول الأعمال المهمة، ولا سيما تلك التي لها آثار على السياسات، يعوق التقدم في إصلاحات الأمين العام وتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء. وأضافت قائلة إن اللجنة ستنظر، في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، في مسائل مهمة مثل المساءلة، وتشييد المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا، وتقييم شعبة الشرطة، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل المؤقت للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأشارت إلى أن وفدها يتطلع بشكل خاص إلى مناقشة عمل وحدة التفتيش المشتركة.

12 - وأعربت عن قلق وفدها العميق إزاء عدم الاحترام الذي أبدته مجموعة الـ 77 والصين لعملية اتخاذ القرارات بناءً على توافق الآراء، وهي التي قدمت مشروع قرار لنظر الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة والخمسين، سعت فيه إلى زيادة عضوية اللجنة الاستشارية بموجب خمسة أعضاء، وصوتت الجمعية على اعتماده. وأردفت قائلة إن هذا يشكل خروجا عن الممارسة المستقرة والنظام الداخلي للجمعية العامة، وسيضعه وفد بلدها في اعتباره لدى بدء الدورة المستأنفة. وفي الختام قالت إن وفد بلدها سيعمل مع جميع الشركاء بروح قوامها توافق الآراء بشأن جميع المسائل المعروضة على اللجنة الخامسة.

13 - **السيد بيلاسكويس كاستييو** (المكسيك): قال إن نظر اللجنة في البنود المعروضة عليها في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة سيدعم إكساب المنظمة مرونة وفعالية وكفاءة وبساطة والتزامها بالاستفادة على النحو المناسب من الأموال التي عهدت بها الدول الأعضاء إلى الأمين العام.

14 - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أعرب عن رغبته في التذكير بأن تكاليف الموظفين تمثل نسبة كبيرة من مصروفات المنظمة. وأضاف قائلا إن، بالنظر إلى حجم وأهمية الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك في الميدان، يجب أن تكون سياسات الأمانة العامة وإجراءاتها حديثة وفعالة. وفي الوقت الراهن، هناك عدد من التحديات الهيكلية الرئيسية التي تعوق إدارة الموارد البشرية، فضلا عن مشاكل في مجالات تصميم السياسات وتطبيقها وتقييمها. وذكر أن المنظمة بحاجة إلى نظام حديث ومرن وكفء وفعّال للموارد البشرية تحدَّد فيه المسؤوليات بوضوح، بهدف تفادي الازدواجية وإهدار الموارد، وتعزيز الشفافية والتميّز.

15 - ومضى قائلا إن وفد بلده سيتابع عن كثب المناقشات المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، مع مراعاة الهدف الرئيسي للنموذج، فضلا عن المتطلبات من حيث الشفافية، ومدى ملاءمة تقييمات التكاليف، ومزايا الاستعانة بمصادر خارجية في تقديم الخدمات. وسيولي، إضافةً إلى ذلك، اهتماماً كبيراً للمناقشات المتعلقة بنظام المساءلة؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق باستعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وخطة معاشات

التقاعد لأعضاء محكمة العدل الدولية، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقضاة السابقين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وحالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأخيرا، قال إن وفد بلده سيشارك مشاركة بنّاءة في المداولات من أجل ضمان كفاءة المنظمة وفعاليتها، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات، وتحقيق النتائج في حينها، والشفافية والمساءلة.

16 - **السيدة غريفز** (المملكة المتحدة): قالت إن المملكة المتحدة، نظراً لخروجها من الاتحاد الأوروبي، ستشارك من الآن فصاعداً في مداولات الأمم المتحدة بصفتها الوطنية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها سيواصل المشاركة النشطة في المناقشات التي تجري في اللجنة الخامسة، وتأييده القوي لتعزيز الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها.

17 - وأشارت إلى أن اللجنة أتيحت لها، من خلال احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، فرصة اتخاذ قرارات من شأنها أن تُؤهِّل المنظمة للاستجابة بفعالية ومرونة للتحديات، ولخدمة الناس في جميع أنحاء العالم على نحو أفضل، على مدى السنوات الخمس والسبعين القادمة. ويجب أن تستثمر الأمم المتحدة في موظفيها - الذين يشكلون أثمن أصولها - من خلال إدارة أدائهم بفعالية، وتطوير قدراتهم ومعارفهم، وتشجيع تهيئة مكان عمل شامل يشعرون فيه بالتقدير والأمان والحماس للعمل. ويجب تجاوز تعاريف التنوع المقتصرة على الجنسية ونوع الجنس من أجل ضمان أن يتوافر في القوة العاملة في الأمم المتحدة تمثيلا وفهما حقيقيين للأشخاص الذين تخدمهم. وينبغي دعم جهود الأمانة العامة الرامية إلى تحسين السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية. واستطردت قائلة إن تعزيز ثقافة المساءلة أمر محوري لزيادة فعالية الأمم المتحدة. ولذلك يرحب وفد بلدها بتفعيل شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال.

18 - واستطردت قائلة إن شرطة الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في بعثات المنظمة، حيث تكمل عمل الأفراد العسكريين والمدنيين، في مجالات منها حماية المدنيين. ومن ثم فإن وفد بلدها يتطلع إلى مناقشة استعراض مهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها ومستواها. وتابعت قائلة إن اللجنة يجب أن تعالج المسائل المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المعارين وهم في الخدمة الفعلية في الدورة الحالية، وذلك لتجنب تعريض عملهم المهم للخطر. وإضافةً إلى ذلك، يجب ضمان توافر تمويل كاف وفعال من حيث التكلفة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

19 - وفي الختام أعربت عن أسفها لتقويض مبدأ اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء بشأن المسائل التي تدخل في اختصاص اللجنة الخامسة نتيجة إجراء تصويت في الجلسة العامة للجمعية العامة بشأن توسيع عضوية اللجنة الاستشارية. ولم تر مبررا لمثل هذه التصرفات التي لا ينجم عنها إلا تآكل الثقة داخل اللجنة الخامسة. وقالت إن ينبغي بذل جهود مخلصة لإعادة بناء تلك الثقة.

20 - **السيدة نيشيمورا** (اليابان): قالت إن اللجنة معروض عليها عدة مسائل تتصل بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام المساءلة، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد البشرية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها سينظر بعناية في هذه المسائل من حيث أسسها، ومن حيث صلتها بهدف الإصلاح، وهو جعل المنظمة أقوى وأكثر تكاملا وتماسكا وخضوعا للمساءلة حتى تتمكن من تحسين الوفاء بالولايات.

21 - ومضت قائلة إن إدارة الموارد البشرية هي عامل رئيسي في عمل الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة، التي يجب أن تجتذب قوة عاملة عالية المهارة ومتحمسة، وأن تدربها وتحتفظ بها، من أجل تحقيق أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تنوع الموارد البشرية للمنظمة أمر بالغ الأهمية أيضا. وفي حين أن وفد بلدها يقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء قوة عاملة تعكس مختلف أبعاد التنوع، لا ينبغي أن تبطل أي مفاهيم بديلة للتنوع ضرورةَ تعيين الموظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدها عن قلقه إزاء استخدام مصطلح "التنوع الإقليمي" غير المعرَّف، واحتمال تعارضه مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، الذي لا يمكن لبلد بموجبه أن يمثل بلدا آخر. وقد جددت اليابان طلبها إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لضمان التوزيع الجغرافي العادل داخل الأمانة العامة من أجل معالجة المسألة التي طال أمدها وهي أن بعض الدول الأعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلا ناقصا.

22 - واستطردت مؤكدة على وجوب الحفاظ على دور اللجنة الخامسة وأساليب عملها القائمة على توافق الآراء من أجل ضمان الأداء السليم للمنظمة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى تكرار وفدها الإعراب عن أسفه فيما يتعلق بالنظر في الجلسات العامة للجمعية العامة في مسائل حاسمة تقع ضمن اختصاص اللجان الرئيسية

للجمعية العامة، مما يمثل التفافا على الدور المحوري لهذه اللجان ويجب ألا يتكرر أبدا. وأردفت قائلة إن وفد بلدها سيبذل قصارى جهده لضمان وصول اللجنة الخامسة إلى توافق في الآراء بشأن جميع البنود المعروضة عليها في الوقت المناسب.

23 - **السيد فو** داوبنغ (الصين): قال إن اللجنة الخامسة تضطلع بدور مهم للغاية في عام 2020، الذي يوافق الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة ويمثل أيضا العام الأول لتجربة الميزانية السنوية الجديدة، على النحو المتوخى في الإصلاحات الإدارية للأمين العام. والمسائل الإدارية ومسائل الميزانية أساسية للأداء الفعال للأمم المتحدة. ولذلك ينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في مداولات اللجنة بشكل بنّاء وبروح من التعاون والتشاور والتراضي وتوافق الآراء من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة.

24 - وأضاف قائلا إن تقدما جديرا بالثناء أُحرز في تنفيذ نظام للمساءلة في الأمانة العامة. واستدرك قائلا إن يلزم القيام بمزيد من العمل لتكييف الأمانة العامة مع متطلبات الإصلاح الإداري، وتعزيز المساءلة، وتعزيز الإدارة الشاملة لأداء الميزانية، وتحسين آليات الرقابة الداخلية. ومن الضروري أيضا ضمان التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة، لا سيما عن طريق معالجة نقص تمثيل كثير من البلدان النامية. وفي حين أن الإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة بلغت مرحلة حرجة من التنفيذ، يستمر تأجيل موافقة الجمعية العامة على النموذج المقترح لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الفرصة البديلة باطراد. وينبغي لجميع الأطراف أن تبادر بالسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية. وفي ختام كلمته قال إن وفد بلده يتطلع أيضا إلى تلقي المزيد من المعلومات عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن تقييم شعبة الشرطة.

25 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيعدَّل حسب الاقتضاء في ضوء سير الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

26 - *تقرر ذلك.*

27 - **الرئيس:** اقترح أن يحدد يوم 4 آذار/مارس موعداً نهائياً لتقديم الترشيحات للتعيين من أجل ملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تجرى الانتخابات في 16 آذار/مارس. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على هذا الاقتراح.

28 - *تقرر ذلك.*

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2019-2018 *(تابع)*

المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/74/302 و A/74/573)

29 - **السيد ناي** (رئيس دائرة المرافق والأنشطة التجارية): عرض التقرير المرحلي السنوي السابع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/74/302)، فقال إن جميع المهام الإدارية اللازمة لإنهاء عقود المشاريع اكتملت بحلول آذار/مارس 2018، باستثناء عدد من مدفوعات الفواتير رهنا بالبت في قضيتي تحكيم قيد النظر رفعتهما الشركة المعنية بإدارة الإنشاءات. وأضاف قائلا إن مكتب الشؤون القانونية ينكبّ، بمساعدة محام خارجي، على الدفاع عن مصالح المنظمة بكل قوة في هذه المسائل. ولا يزال المركز المالي للمشروع متسقا مع التوقعات الواردة في التقرير المرحلي السنوي الصادر في العام السابق. ويبلغ إجمالي التمويل المعتمد والتكلفة النهائية لإنجاز المشروع 150,4 2 مليون دولار، وهو مبلغ يتألف من الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي وقدرها 876,7 1 مليون دولار، والهبات وقدرها 14,3 مليون دولار، وإيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول للمشروع وقدرها 159,4 مليون دولار، والمبلغ المخصّص لتمويل تعزيز النظم الأمنية وقدره 100 مليون دولار.

30 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/74/573)، فقال إن اللجنة الاستشارية ملتزمة بتقديم توجيهات تقنية محايدة في تقاريرها وبالتأكد من تقديمها في موعدها. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تحيط علما بانتهاء أعمال التشييد وأنشطة الإغلاق الإداري للمشروع، وكذلك بقضيتي التحكيم قيد النظر. وأعرب عن أمل اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن حالة هاتين القضيتين وعن التكاليف ذات الصلة في تقريره المرحلي المقبل.

31 - **السيدة شيونغ** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تلاحظ مع القلق تأخر الإغلاق المالي للمشروع نتيجة لقضيتي التحكيم قيد النظر. وأضافت قائلة إن المجموعة ستسعى إلى معرفة ما إذا كانت الإجراءات ذات الصلة استمرت في عام 2020 وأسفرت عن أتعاب إضافية لمحامين ونفقات تحكيم قدرها 2 مليون دولار، حسب التقديرات. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالجهود التي

يبذلها مكتب الشؤون القانونية للدفاع عن مصالح المنظمة في تلك الإجراءات للحيلولة دون تكبد المنظمة نفقات يمكن تجنبها. وقالت إن المجموعة تتطلع أيضا إلى تلقي معلومات مستكملة عن حالة الإجراءات.

32 - وأردفت قائلة إن المجموعة تولي اهتماما كبيرا لمسألة تيسير إمكانية الوصول لذوي الإعاقة، ولذلك فهي ترحب بالتوصيات المنبثقة عن استعراض إمكانية الوصول في مباني المقر الذي أجري في عام 2018؛ وينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة 253/74 بشأن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها. وفيما يتعلق بالمرافق الترفيهية، أشارت إلى أن الجماعة تحيط علما بالتقييم الذي أجرته الإدارة، والذي تبين فيه أن الأموال المقدمة من الجهة المانحة كافية لضمان الصيانة السليمة للمرافق والمعدات في المقر لمدة سبع سنوات، حتى نهاية عمرها النافع. وينبغي تحديد آليات تمويل بديلة لضمان استمرار تشغيل المرافق الترفيهية بعد فترة السنوات السبع تلك وعدم تحويل النفقات ذات الصلة إلى الدول الأعضاء.

33 - ومضت قائلة إن الجهود المبذولة للتحقق من الأصول المفقودة للمنظمة وتحديد مكانها تستحق الثناء وينبغي الاستمرار فيها. وأعربت عن تقدير المجموعة أيضاً لخفض التكلفة الفعلية لجميع المرافق في مجمع المقر من 35,9 مليون دولار في 2006-2007 إلى 18,6 مليون دولار في 2016-2017، وأن من المتوقع خفضها أكثر إلى نحو 18,3 مليون دولار في 2018-2019. واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة تلاحظ أن 5 توصيات فقط من أصل 20 توصية لمجلس مراجعي الحسابات متصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر نُفذت بالكامل، وتشجع الأمين العام على تنفيذ التوصيات المتبقية.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية ورئيس وقضاة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/74/7/Add.20 و A/74/354)

34 - **السيد موراتو غوردو** (مدير شعبة الاستراتيجيات والسياسات العالمية): عرض تقرير الأمين العام عن شروط خدمة وأجور المسؤولين بخلاف مسؤولي الأمانة العامة: أعضاء محكمة العدل الدولية ورئيس وقضاة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/74/354)، فقال إن الجزء الأول من التقرير يركز على المرتبات وشروط الخدمة الأخرى لأعضاء المحكمة ورئيس الآلية وقضاتها، وقد أُعد وفقا لقرار الجمعية العامة 258/65، الذي قررت الجمعية العامة فيه أن تعيد إرساء الممارسة المتمثلة في استعراض شروط خدمة وأجور أولئك المسؤولين كل ثلاث سنوات. ويتضمن الجزء الثاني معلومات مستكملة عن الاستعراض الشامل لنظم معاشات أعضاء المحكمة، ورئيس الآلية، وقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 272/71 ألف.

35 - وأضاف قائلا إن الأمين العام لم يقترح في الجزء الأول إدخال أي تغييرات على شروط الخدمة الحالية لأعضاء المحكمة ورئيس الآلية وقضاتها. ومن ثم لن تترتب عليها أي آثار مالية في الميزانية البرنامجية لعام 2020.

36 - ثم تابع قائلا إن الجزء الثاني قُدِّم استجابة لطلب الجمعية العامة الداعي إلى تقديم اقتراح شامل بشأن الخيارات المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة ورئيس الآلية، يشمل: سيناريوهات النظم الجديدة التي يمكن الأخذ بها، إلى جانب السيناريوهات الواردة في تقرير الأمين العام السابق (A/68/188)، عند الاقتضاء؛ والتكاليف المقدرة المتوقع أن تتكبدها المنظمة بالنسبة لكل سيناريو بالمقارنة مع تكاليف نظام المعاشات التقاعدية القائم؛ والفوائد والمساوئ المتوقعة لكل سيناريو، وآراء أصحاب المصلحة المعنيين وتعليقاتهم. وكما حددت الجمعية، فإن الاقتراح يراعي أيضا سلامة النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وغيره من الأحكام القانونية ذات الصلة، والطابع العالمي للمحكمة، والطابع الفريد لعضويتها، ومبدأي الاستقلال والمساواة.

37 - وأردف قائلا إن الخيارات المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية الواردة في التقرير المعروض على اللجنة (A/74/354) تمثل استكمالا للخيارات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل لنظم المعاشات التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/66/617). وهي تتألف من نظام محدد الاستحقاقات تتراكم بموجبه الاستحقاقات بمعدل ثابت على مدى 18 سنة من الخدمة؛ ونظام محدد الاشتراكات تتحدد بموجبه الاستحقاقات وفقا لعائدات الاستثمار؛ ومبلغ مقطوع نقدي؛ والنظام المحدد الاستحقاقات القائم الذي تتراكم بموجبه الاستحقاقات بمعدلين مختلفين بعد 9 سنوات و 18 سنة من الخدمة.

وأُدرجت معلومات مستكملة عن الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المتوقعة لكل خيار من هذه الخيارات حتى عام 2058، إلى جانب بعض الحجج التي قدمتها المحكمة لصالح الإبقاء على نظام المعاشات التقاعدية القائم.

38 - واستطرد قائلا إن بموجب المادة 32 من النظام الأساسي للمحكمة، لا يجوز تخفيض مرتبات أعضاء المحكمة وبدلاتهم وتعويضاتهم أثناء مدة خدمتهم. ومن ثم لن تؤثر أي تغييرات في نظام المعاشات التقاعدية يمكن أن تعتمدها الجمعية العامة نتيجة لهذا الاستعراض في المعاشات التقاعدية للقضاة العاملين أو المتقاعدين، إذا كانت هذه التغييرات أقل ملاءمة من الترتيبات القائمة. ووفقا للممارسة السابقة، جرى إطلاع المحكمة والآلية على نسخة أولية من التقرير الحالي (A/74/354)، وأُدرجت تعليقاتهما واقتراحاتهما قدر الإمكان في الصيغة النهائية. وفي ختام كلمته أشار إلى أن المحكمة أعربت عن تفضيلها القوي للإبقاء على نظام المعاشات التقاعدية القائم، الذي اعتبرته مرضيا إلى حد كبير ويتماشى مع نظامها الأساسي ومع مبدأي المساواة والاستقلال.

39 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/74/7/Add.20)، وقال إن الجزء الأول من تقرير الأمين العام (A/74/354) المتعلق بالاستعراض الشامل لشروط خدمة وأجور أعضاء المحكمة ورئيس وقضاة الآلية، يتضمن معلومات عن الأجور، والبدلات الخاصة لرئيس الآلية ونائب رئيسها عند قيامه بعمل الرئيس، وبدل التعليم، واستحقاقات المتوفى عنهم، وأنظمة السفر والإقامة. ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح الأمين العام بعدم تغيير النظام الحالي للأجور وشروط الخدمة الأخرى لأعضاء المحكمة ورئيس الآلية وقضاتها. وفيما يتعلق بالجزء الثاني، توصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء كذلك على النظام الحالي للمعاشات التقاعدية للقضاة.

40 - **السيدة شيونغ** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن عمل المحكمة والآلية أساسي للوفاء بولايات المنظمة في إطار من العدالة والموثوقية والنزاهة.

41 - وأضافت قائلة إن المجموعة تحيط علما باقتراح الأمين العام بعدم تغيير النظام الحالي للأجور وشروط الخدمة الأخرى لأعضاء المحكمة ورئيس الآلية وقضاتها. وأشارت إلى إدخال عدد من التحسينات على شروط خدمة أولئك المسؤولين منذ تناول اللجنة الخامسة هذا الموضوع آخر مرة في دورتها الحادية والسبعين. وعلى وجه التحديد، تم توسيع نطاق الخطة المنقحة المتعلقة بمنح التعليم لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 244/70، لتشمل أعضاء المحكمة ورئيس الآلية. وإضافةً إلى ذلك، قررت الجمعية العامة تحديث صيغة أنظمة السفر والإقامة المطبقة على أعضاء المحكمة ورئيس الآلية بحيث تتماشى مع مجموعة استحقاقات الانتقال الجديدة المخولة للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا، التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار نفسه.

42 - وأردفت قائلة إن الخيارات المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية المعروضة في تقرير الأمين العام (A/74/354) هي نتيجة تحديث لاستعراض شامل سابق. وتلاحظ المجموعة أن هذا التحديث أُجري استنادا إلى خبرة داخلية بالأساس، وتشجع مواصلة استخدام هذه الخبرة كلما أمكن ذلك. وستسعى المجموعة إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الخيارات المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية المعروضة وأثرها المحتمل على المنظمة والمحكمة والآلية والقضاة والدول الأعضاء. وتؤيد المجموعة المبدأ، المكرس في النظم الأساسية للمحكمة والمحكمتين الجنائيتين، الذي يقضي بأن مرتبات القضاة وبدلاتهم ينبغي أن تحددها الجمعية العامة. وترى أيضا أن المساواة بين القضاة مبدأ أساسي في نظام الفصل الدولي في المنازعات بين الدول.

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/74/177 و A/74/353 و A/74/588)

43 - **السيد كاري** (القائم بأعمال رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات): عرض تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/74/353)، فقال إن الاستراتيجية صُممت لمعالجة التشتت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من التكنولوجيا لدعم عمل المنظمة وحمايتها من تهديدات الأمن المعلوماتي المتزايدة.

44 - وأردف قائلا إن تقدما كبيرا أُحرز، منذ اعتماد الاستراتيجية في عام 2014، فيما يتعلق بضمان اتساق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وموثوقيتها وكفاءتها. فعلى سبيل المثال، جرت المواءمة بين وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السبعين القائمة على نطاق المنظمة وربطها بمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مراكز تكنولوجية إقليمية. وفي عام 2014، كانت الأصول المعلوماتية للمنظمة مُحتفظ بها في 44 مركزا للبيانات

و 177 غرفة من غرف الخوادم؛ وفي الوقت الحالي، يعد مركزا البيانات العامَّان الموجودان في فالنسيا وبريندیزي مركزي البيانات الرئيسيين للأمانة العامة وبيسران استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، كما نُقلت نظم عديدة إلى منصات سحابية. ودمجت شبكة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" 594 موقعا، وهي تكفل زيادة الاتساق في عرض النطاق بين جميع مراكز العمل. وفي عام 2014، كان هناك ما يقرب من 131 مركزا للمساعدة الحاسوبية على نطاق الأمانة العامة؛ والآن، توجد منصة واحدة، هي مكتب خدمات المؤسسة Unite Service Desk، تقدم الخدمات على مدار الساعة للتطبيقات المركزية الرئيسية، مما يكفل زيادة سرعة الاستجابة وحل المشاكل وارتفاع مستوى رضى المستخدمين. وعلاوة على ذلك، انخفض عدد التطبيقات المستخدمة من 340 2 إلى 988 تطبيقا.

45 - وأضاف قائلا إن سياسات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عُزِّزت، واتُخذت خيارات متعلقة بهيكل ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الأمم المتحدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير تنفيذ الولايات. وجرى ترسيخ العمليات وإنشاء هياكل جديدة لزيادة فعالية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية وكفاءتها وقدرتها على الصمود. وجرى أيضا تعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة في مجالات الوقاية، والكشف عن الحوادث والتعامل معها، والحوكمة، والمخاطر، والامتثال.

46 - وأشار إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد سخّر التكنولوجيات الناشئة لتطوير أدوات وحلول مبتكرة في مجالات البيانات الضخمة والدراسات التحليلية والذكاء الاصطناعي. وطُبقت كذلك التكنولوجيات الرائدة لدعم العمل الفني للمنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم المحرز في تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها على نطاق الأمانة العامة قد مهد الطريق أمام الحلول والدراسات التحليلية المبتكرة اللازمة لتيسير عمل المنظمة الأساسي.

47 - وتابع قائلا إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في أواخر عام 2018 فيما يتصل بمقترحات الأمين العام للإصلاح الإداري أدت أيضاً إلى تعزيز أهداف استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى وجه التحديد، قررت الجمعية العامة دمج مهام شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني السابقة في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الشؤون الإدارية السابقة. وبدأ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتكامل عمله في 1 كانون الثاني/يناير 2019، مما أدى إلى زيادة الاتساق بدرجة كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة. وأنشئ تسلسل إداري مزدوج من رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات إلى وكيل الأمين العام للدعم العملياتي ووكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وشراكات وثيقة بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارات والمكاتب الأخرى، مما أتاح زيادة فعالية الدعم المقدم إلى الأمانة العامة وكفاءته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بسبل منها الحلول التكنولوجية المبتكرة.

48 - واستدرك قائلا إن نظرا للأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى العمليات العالمية للأمانة العامة وللوفاء بالولايات، لا بد من الاستثمار بشكل أكثر اتساقاً في البنى التحتية المطلوبة، ومن مواكبة دورات استبدال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري أيضا زيادة الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الحد من أوجه الضعف التي تعتري المنظمة في مجال أمن المعلومات وزيادة إمكانية التشغيل البيني. وفي ختام كلمته قال إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيواصل الاعتماد على الدعم القيم الذي تقدمه اللجنة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

49 - **السيدة سين** (رئيسة اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرضت التقرير المرحلي السنوي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/74/177)، فقالت إن الاستراتيجية تركز على تعزيز إطار الحوكمة والقيادة؛ وتشجيع التحديث دعما للأولويات التنظيمية؛ وإحداث تحول في عملية تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنهوض بالابتكار من أجل تشجيع التوصل إلى حلول تكنولوجية جديدة طويلة الأجل؛ وضمان الاستخدام الأمثل لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

50 - وأضافت قائلة إن هيئات صنع القرار المسؤولة عن استراتيجية وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تجتمع بصفة منتظمة في عام 2018، وهي الفترة التي يتناولها التقرير. ولم تعقد اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أي اجتماعات، في حين اجتمع مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتين فحسب. ومن بين 22 إجراءً تقنياً تقرر استعراضه في الفترة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2018، لم يُنفح سوى 12 إجراءً خلال تلك السنة. وفي إطار عملية الاستعراض السنوي والتصديق الذاتي التي استُهلت في آب/

أغسطس 2018، طُلب إلى الكيانات الإبلاغ عن الامتثال لسياستين فقط من سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الـ 42 المعمول بها. وكان معدل الردود ضعيفا جدا، حيث لم ترِد استمارات التصديق الذاتي مملوءةً إلا من 5 كيانات من أصل 70 كياناً.

51 - ومضت قائلة إن المجلس أشار إلى أن ثمة إجراءات بالغة الأهمية متصلة بأمن المعلومات، مثل تقسيم الشبكة وتصنيف أصول المعلومات، لا تزال معلقة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث التي أجريت عملا بقرار الجمعية العامة 254/67 ألف تجاوزت الإطار الزمني المتوخى وأبرزت عددا من النقاط الإشكالية التي سبقت إثارتها في الماضي. وأُرجئت عمليات أخرى من هذا القبيل.

52 - وأردفت قائلة إن حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بلغ عدد المواقع الشبكية للأمانة العامة 740 موقعاً، منها 360 موقعاً لم يُنشأ بواسطة تكنولوجيا معتمدة. ورغم أنّ هناك العديد من المسائل التي ما زال يتعين معالجتها، لم يعد هذا النشاط يصنف كمشروع وقد عُمِّم استخدامه ليصبح نشاطاً جاري العمل به. وفي ضوء الإصلاحات الإدارية للأمين العام، عُلِّق مؤقتا مشروع مركز عمليات الشبكة المركزية الذي يهدف إلى إنشاء مركز عمليات مركزي مسؤول عن إدارة الأحداث والحوادث. وأشار التقريران المرحليان لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2018 إلى أن المشروع أنجِز بالكامل على الرغم من أن أهدافه لم تتحقق. وأُحيط المجلس علماً باحتمال طلب تمويل إضافي لهذا الغرض في عام 2021.

53 - واستطردت قائلة إن مشروع مكتب خدمات المؤسسة يهدف إلى إقامة نموذج فعال للخدمات المشتركة على الصعيد العالمي. ولاحظ المجلس أن على الرغم من أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتبر أن المشروع أُنجز بالكامل، فقد أُرجئ دمج موارد مكتب الخدمات التابع لإدارة الدعم الميداني السابقة وأصوله وعملياته الميدانية في مكتب خدمات المؤسسة. وأُغلق المشروع المتعلق بدمج التطبيقات قبل موعد الإنجاز المقترح بسبب تخفيض عدد التطبيقات إلى أقل من 000 1 تطبيق. ومع ذلك، فقد تبين أن ثمة مجال للمزيد من الدمج. ويرى المجلس أن إغلاق المشاريع أو تعميمها قبل الأوان قد يؤدي إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي لتنفيذها وإنجازها. وأخيرا قالت إن المجلس لاحظ أن حتى آذار/مارس 2019 لم تكن قد تمت بعد مواءمة وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 27 من كيانات الأمم المتحدة ومكاتبها وإداراتها بالمقر، وفي المكاتب الموجودة خارج المقر وفي اللجان الإقليمية.

54 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/74/588)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا نهائيا لتنظر فيه الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين. وينبغي أن يتضمن ذلك التقرير معلومات كاملة ودقيقة عن حالة تنفيذ الاستراتيجية الحالية، فضلا عن مقترحات لوضع استراتيجية خلَف تنطبق على جميع عناصر الأمانة العامة، بما في ذلك البعثات الميدانية، وتضم إطار التكنولوجيا في الميدان الذي وضعته إدارة الدعم الميداني السابقة. وأضاف قائلا إن فعالية الحوكمة والقيادة والتنسيق والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عوامل أساسية لمنع التجزؤ والازدواجية. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يضع، قبل بدء تنفيذ الاستراتيجية الخلف، خط أساس شاملا لنفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصولها وخدماتها وتطبيقاتها، فضلا عن المشاريع والمبادرات الجارية والمقررة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

55 - وفيما يتعلق بالجوانب المحددة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية، ذكر أن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يصدر تفويضا للسلطة والإجراءات ذات الصلة فيما يتعلق بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الإطار الشامل لتفويض السلطة المعمول به اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2019؛ وأن يدرج في تقريره النهائي استعراضاً لمدى امتثال جميع كيانات الأمانة العامة لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويضمن التنفيذ الكامل لخطة عمله ذات النقاط العشر لتعزيز أمن المعلومات؛ ويقدم تفاصيل عن حالة المواءمة بين وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ويتعاون مع الدول الأعضاء في إنشاء مختبرات الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي وتبادل أفضل الممارسات؛ ويقدم مزيدا من المعلومات عن التعاون والمواءمة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن الترتيبات المتعلقة بتقاسم التكاليف واستردادها.

56 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن المجموعة تقدر أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في تعزيز الرقابة والمساءلة في المنظمة، وفقًا للإصلاحات الجارية، وفي تيسير مداولات الهيئات الحكومية الدولية. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالتقدم المحرز في إطار الاستراتيجية فيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيكلها؛ وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات المتعلقة بها؛ والدعم المقدم لنشر مشروع أوموجا للتخطيط المركزي للموارد، بما في ذلك خاصية التوسعة 2؛ وأمن النظم المركزية الأخرى؛ وخفض عدد التطبيقات القديمة؛ وشبكة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" العالمية؛ ونشر حلول للنهوض بالعمل الفني للمنظمة والنظم الحيوية لدعم عمليات حفظ السلام.

57 - وأضافت قائلة إن المجموعة لاحظت أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى في تقريره (A/74/177) بأن تعمل الإدارة على تفعيل إطار الحوكمة لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تنشئ فورا، إذا ما توخي ذلك، إطار حوكمة جديدا لتعزيز آلية الحوكمة؛ وتعطي الأولوية لإعداد خطة تعميم استخدام نظام أوموجا وتنفيذها؛ وتعزز برنامج أمن المعلومات. وأشارت إلى أن المجلس قدم 50 توصية منذ المراجعة الأولى التي أجراها في عام 2012. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، قُبلت 36 توصية بينما قُبلت توصية واحدة جزئيا. ومن بين هذه التوصيات، نُفذت 10 توصيات بالكامل وتجاوزت الأحداث توصية واحدة. ومن ثم، فهناك 39 توصية إما قُدِّم اعتراض عليها أو ظلت قيد التنفيذ. وأردفت قائلة إن معدل التنفيذ الناتج عن ذلك، وهو 20 في المائة، سيء للغاية. وثمة حاجة ملحة إلى تنفيذ توصيات المجلس، لا سيما التوصيات المتعلقة بالحوكمة، وتفويض السلطة، وإدارة الأداء، وأمن المعلومات، وتعميم نظام أوموجا. وذكرت أن المجموعة تتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات المستكملة في هذا الصدد.

58 - وتابعت قائلة إن يجب الحد من التجزؤ المستمر في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل الأولوية، تمشيا مع الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لتمكين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تحسين إمكانية التشغيل البيني والتبسيط، ومعالجة المسائل المتعلقة بأمن المعلومات بطريقة شاملة. ويجب تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عمل المنظمة في مجالي السلام والأمن؛ والتنمية، بما في ذلك التنمية المستدامة؛ وحقوق الإنسان؛ والقانون الدولي. ولذلك فإن المجموعة ملتزمة تماما بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

59 - ومضت قائلة إن المجموعة ترحب بالإطار الذي وضعه الأمين العام لتفويض سلطة الشراء، والذي يهدف إلى تقريب سلطة اتخاذ القرار من نقطة الإنجاز. وينبغي أن يزيد الأمين العام وتيرة شراء سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من البلدان النامية، مع ضمان استخدام الموارد على نحو فعال من حيث التكلفة وتحقيق وفورات الحجم. ونظرا للحاجة إلى وضع سجل واضح للحالة في بداية ونهاية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي للأمين العام أن يجري جردا من أجل وضع خط أساس لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسترشد به الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات في المستقبل.

60 - **السيدة ليفِن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتقدم المحرز في خفض عدد التطبيقات؛ ودمج وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنفيذ آليات أمنية للتصدي للهجمات الإلكترونية؛ وتحديث الوظائف المهمة في مجالات حفظ السلام وإدارة الموارد البشرية وإدارة الوثائق؛ وتنفيذ خاصيات لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى بوابة الأمم المتحدة الوظيفية.

61 - واستدركت قائلة إن ثمة تحديات لا تزال قائمة. فقد طلبت الجمعية العامة، في قراريها 262/69 و 262/72 جيم، إلى الأمين العام أن يكفل امتثال جميع كيانات الأمانة العامة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي القرار الأخير، طلبت كفالة الامتثال لأحكام نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ST/SGB/2016/11). وفيما يتعلق بمنع التجزؤ والازدواجية، وتيسير فرص الاستعانة بمصادر عالمية، والإدارة القوية للأصول، أعربت عن تأييد وفد بلدها للقرار الذي اتخذه الأمين العام بأن يدرج في النشرة شرطا يقضي بأن يستعرض مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقديمها. وأردفت قائلة إن وفد بلدها يتطلع إلى تنقيح النشرة تمشيا مع الإصلاحات المعتمدة في قرار الجمعية العامة 266/72 باء بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن توحيد وتكامل وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو هدف رئيسي من أهداف الإصلاحات الإدارية، لن يكتمل بعد.

62 - وتابعت قائلة إن على الرغم من تحسن أمن المعلومات بدرجة كبيرة، فإن استمرار عدم الامتثال لتوجيهات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل المنظمة عرضة لهجمات إلكترونية متزايدة. ولذلك، يجب على رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات

أن تمارس سيطرة كاملة على أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة بأكملها. وعلاوة على ذلك، ينبغي إدماج فريق مشروع أوموجا بالكامل في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع اكتمال المشروع.

63 - وأعربت عن تقدير وفد بلدها لتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2019/45) وتطلعه إلى مناقشة توصيات الوحدة في الوقت المناسب بشأن فوائد الحوسبة السحابية ومخاطرها، وبشأن أوجه التآزر على نطاق المنظومة التي يمكن تحقيقها عن طريق تعظيم الاستفادة من إمكانات مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة السحابية.

البند 141 من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة *(تابع)*

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020 (A/74/34 و A/74/657)

64 - **السيدة كرونين** (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): عرضت تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020 (A/74/34) فقالت إن الوحدة أنجزت في عام 2019 سبعة استعراضات على نطاق المنظومة واستعراضين لفرادى المنظمات، وأصدرت رسالة إدارية واحدة. ويعكس مزيج منتجات الوحدة ولايتها المميزة المتمثلة في تطبيق منظور على نطاق المنظومة مع دعم فرادى الهيئات التشريعية من خلال إجراء استعراضات لشؤون التنظيم والإدارة في كل منظمة على حدة، كما فعلت بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الطيران المدني الدولي.

65 - وأضافت قائلة إن التنوع المواضيعي للاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 أظهر مرونتها في تناول طائفة من المواضيع ذات الأهمية الحاسمة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على: تعزيز المساءلة، ويشهد على ذلك استعراض لجان مراجعة الحسابات والرقابة؛ وإجراء الإصلاحات، كما يتضح من عمليات استعراض إدارة التغيير في المنظمة والتنقل فيما بين الوكالات؛ والاستفادة من الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي، كما يتجلى في استعراضات الحوسبة السحابية والاستعانة بشركات الخدمات التجارية في توفير الخدمات؛ ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتغير المناخ، كما يتضح من عمليات استعراض تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة.

66 - وأردفت قائلة إن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020 يشمل استعراضاً لشؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، فضلاً عن خمسة استعراضات على نطاق المنظومة تغطي مهمة الأخلاقيات، والأمن الإلكتروني، واستخدام التطبيقات القائمة على تقنية الكتل المتسلسلة، والمرافق والسياسات والممارسات المستدامة بيئياً في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وقد تم ترحيل سبعة استعراضات من عام 2019. وتعززت أهمية المواضيع التي يغطيها برنامج العمل نتيجة مشاورات مكثفة مع المنظمات المشاركة.

67 - واستطردت قائلة إن الجمعية العامة طلبت إلى وحدة التفتيش المشتركة النظر في إمكانية إجراء استعراضات بشأن أولويات المنظمات المشاركة والدول الأعضاء، وإن الوحدة مستعدة لذلك. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الوحدة أن تأخذ في الاعتبار برنامج العمل الخاص بالوحدة حتى يمكن استخدام تقاريرها المواضيعية على نحو يحقق أقصى قدر من التأثير. وفي حين ستواصل الوحدة إصدار تقارير مهمة وعالية الجودة، فإن الأثر الحقيقي لعملها يتوقف على إلزام الهيئات التشريعية المنظمات بتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الوحدة. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال تشجيع مجالس إدارة المنظمات المشاركة على ضمان نشر جميع تقارير الوحدة على نحو وافٍ وتناولها في الوقت المناسب، ومن خلال التوصية بدعوة مفتشي الوحدة إلى تقديم تقاريرهم في الاجتماعات ذات الصلة. وبما أن وحدة التفتيش المشتركة هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، فمن مصلحة الدول الأعضاء أن تزيد إلى أقصى حد من القيمة التي تستمدها منها. وضربت مثلا باتخاذ الجمعية العامة القرار 253/74 في الآونة الأخيرة، الذي حثت فيه الأمين العام على تنفيذ جميع التوصيات العشر الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها (JIU/REP/2018/6)، وتقديم تقرير بشأن تنفيذ القرار للنظر فيه في دورتها الخامسة والسبعين.

68 - واسترسلت قائلة إن الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029 يستند إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019، ويستجيب لطلب الجمعية

العامة بأن تركز الوحدة عملها على أولويات المنظمات المشاركة والدول الأعضاء. وقد تحققت بالكامل خمسة أهداف رئيسية في الإطار الاستراتيجي للفترة السابقة: فالنظام الشبكي لتتبع قبول التوصيات وتنفيذها فُعِّل بالكامل؛ ومعدل قبول التوصيات تجاوز 70 في المائة؛ وكانت جميع التقارير الصادرة متصلة بالأهداف المحددة في إطار العمل؛ وأكثر من 80 في المائة من التقارير غطت كيانات متعددة؛ وزيارات الموقع الشبكي للوحدة تجاوزت 000 100 زيارة في السنة.

69 - وأشارت إلى أن الإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029 تندرج فيه خمسة مبادئ عمل أساسية حددتها الوحدة، وأربعة أهداف طويلة الأجل ترتكز على توجيهات الجمعية العامة، وأربعة مجالات عمل مواضيعية. وحدد الإطار كذلك المعايير والأهداف التي يتعين استخدامها كأساس لإعداد التقارير السنوية عن أداء وحدة التفتيش المشتركة. وسيُجرى تقييم في عام 2024، يمكن على أساسه تحديث تلك المعايير والأهداف. وفي الآونة الأخيرة، قامت الوحدة، سعيا إلى تعزيز جودة منتجاتها، باستكمال إجراءات عملها الداخلية بتوجيه لزيادة الصرامة في جميع مراحل دورة المشاريع التي تضطلع بها. واختتمت كلمتها قائلة إن الوحدة ستعمل في الأجل المتوسط على تحديث نظام التتبع الشبكي لتيسير تحليل البيانات ذات الصلة والمصادقة عليها والتحقق منها، وذلك استجابة لطلب الجمعية العامة المتعلق بالتركيز على أثر التوصيات المنفذة.

70 - **السيدة بيتروفا** (مديرة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرضت مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 (A/74/657)، فقالت إن وفقاً للنظام الأساسي للوحدة، قام الأمين العام، من خلال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بمهام تدعم عمل الوحدة، لا سيما فيما يتعلق بإعداد التقارير التي تخص أكثر من منظمة واحدة. فعلى مدى عام 2019، عملت أمانتا مجلس الرؤساء التنفيذيين والوحدة معاً لكفالة إعداد مذكرات الأمين العام المتضمنة ردوداً على التقارير التي تتناول الشواغل على نطاق المنظومة في موعدها المحدد، وانخرطا في حوار لكفالة سلاسة إعداد تلك التقارير.

71 - وأضافت قائلة إن الأمين العام قام، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين ووفقا للإجراءات المبينة في النظام الأساسي للوحدة، باستعراض مؤهلات ثلاثة مفتشين يقترح تعيينهم في عام 2020 ومفتش يقترح إعادة تعيينه في عام 2020 أيضا. والأمين العام لا يزال ملتزما بالحفاظ على علاقة عمل وثيقة مع الوحدة، ويشجّع جميع المنظمات على الاستجابة لطلباتها في الوقت المناسب.

72 - **السيدة أوستن** (غيانا): تكلمت باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقالت إن يجب تحسين متوسط معدل قبول التوصيات المقدمة في التقارير المتعلقة بفرادى المنظمات والتقارير على نطاق المنظومة، وكذلك معدل تنفيذ التوصيات المقبولة. وينبغي تعزيز التنسيق بين وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، لا سيما فيما يتعلق ببرامج عمل تلك الهيئات، وتجنب التداخل. وأشارت في هذا الصدد إلى أن المجموعة تحيط علما بالاجتماع السنوي الثلاثي الأطراف للهيئات، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، وتشجع على مواصلة المبادرات الرامية إلى تعزيز أعمال الرقابة.

73 - وأردفت قائلة إن المجموعة لاحظت أن وحدة التفتيش المشتركة عملت في عام 2019 على 16 مشروعاً، 8 منها مُرحَّلة من عام 2018، وقدَّمت توصيات محددة وقابلة للتنفيذ تهدف إلى تحسين تنفيذ الولاية. وتتطلع المجموعة قدما إلى مناقشة الأساس الذي يُستند إليه في ترحيل المشاريع من الأعوام السابقة. وتتطلع أيضا إلى مناقشة تقييم وحدة التفتيش المشتركة لفعالية خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفها أداة لرصد الأداء والمساءلة.

74 - ومضت قائلة إن المجموعة تقرّ بعمل الوحدة في مجال إدارة التغيير، وتشدد على أن كسب قبول الموظفين عنصر أساسي في نجاح إدارة التغيير. وهي تلاحظ مع التقدير أن مؤسسات عدة في منظومة الأمم المتحدة تولي اهتماما وثيقا لثقافة الموظفين وسلوكهم ومواقفهم باعتبارها جزءا لا يتجزأ من إصلاحاتها. وأعربت عن رغبة المجموعة في معرفة المزيد عن أثر توصيات الوحدة فيما يتعلق بإدارة التغيير.

75 - وفيما يتعلق باستعراض تبادل الموظفين وتدابير التنقل المماثلة المشتركة بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ذكرت أن المجموعة أثارت اهتمامها معرفة أن سياسات التنقل فيما بين الوكالات لا تمثل استجابة كافية للاحتياجات الحالية في مجال إدارة الموارد البشرية. ومع ذلك، يمكن أن يوفر التنقل فيما بين الوكالات دعماً حاسماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتحول الجاري في القوة العاملة، وأن يعالج الحاجة التي أعربت عنها المنظمات لتبادل الآراء مع الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتابعت قائلة إن المجموعة تتطلع إلى تلقي معلومات عن كيفية إسهام

التوصيات ذات الصلة في تحسين البيانات من أجل دعم عملية صنع القرار وتعزيز المساءلة أمام الدول الأعضاء.

76 - وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوحدة لعام 2020، أعربت عن ترحيب المجموعة بتنوع المشاريع المتوخاة، وكذلك بالتركيز على القضايا التي تحمل أهمية لجميع أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ خطة عام 2030. وتشجع المجموعة الوحدة على مواصلة تحسين أساليب عملها وتنفيذ برنامج عملها في الوقت المناسب، مع ضمان جودة عملها.

77 - وأكدت على أهمية وجود نظام شبكي حَسن الأداء لتتبع قبول التوصيات وتنفيذها. ولذلك، فإن المجموعة تقدّر كون خاصية وظيفية تتيح الوصول المبسَّط إلى النظام قد طُوِّرت وستُنفذ خلال النصف الأول من عام 2020. وختاما، قالت إن المجموعة تدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة مفتشي الوحدة فيما يتعلق بالمتطلبات القنصلية وغيرها من متطلبات السفر لتمكينهم من أداء واجباتهم بفعالية.

78 - **السيدة هوخهاوس** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن الوحدة جديرة بالثناء لما قامت به من عمل في عام 2019 وما أصدرته من تقارير عن مواضيع ذات أهمية على نطاق المنظومة. وأضافت قائلة إن الوحدة، بوصفها هيئة رقابة خارجية مستقلة مهمة في منظومة الأمم المتحدة، تتمتع بوضع فريد يتيح لها تزويد الدول الأعضاء والمنظمات المشاركة بلمحة شاملة عن القضايا والتحديات الملحة. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، بالاستعراض الذي أُجري لإدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والذي حددت فيه الوحدة العناصر الحاسمة اللازمة لضمان التنفيذ الناجح لإصلاحات الأمين العام. وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الارتياح توافق الآراء الذي توصلت إليه اللجنة الخامسة بشأن مشروع قرار الجمعية العامة 253/74، الذي حُث فيه الأمين العام على تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير الوحدة بشأن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها (JIU/REP/2018/6). وعلاوة على ذلك، أعربت عن تقدير الاتحاد الأوروبي لبرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020 وإطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029.

79 - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي، وإن كان يرحب بالجهود التي تبذلها الوحدة لتحسين نوعية تقاريرها ومعالجة المواضيع ذات الصلة، يلاحظ مع الأسف أن توقيت إصدار كثير من هذه التقارير لم يكن متماشيا مع نظر الجمعية العامة في المواضيع ذات الصلة، مما حال دون استفادة الدول الأعضاء استفادة كاملة من الأفكار القيّمة التي تتضمنها التقارير. وفي هذا الصدد، رأت أن الوحدة جديرة بالإشادة لأخذها في الاعتبار، في إطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029، الطلب الذي قدمته الجمعية العامة في قرارها 287/73، بأن تتحلى الوحدة بالمرونة اللازمة لمواءمة عملها مع الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية المتطورة للهيئات التشريعية والمنظمات. وأعربت عن تقدير الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة للأولوية التي أعطيت في الإطار الاستراتيجي لمواضيع من قبيل دعم تنفيذ خطة عام 2030 وتقييم مبادرات الإصلاح. ثم استدركت قائلة إن يمكن مع ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للمواضيع الناشئة عن القرارات المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح الأمم المتحدة ولرصد الجهود المبذولة لمعالجة المسائل الشاملة. ولذلك ينبغي أن تحسن الوحدة تخطيطها السنوي وأن تدرج في برامج عملها مشاريع أكثر اتساقا مع العمليات الحكومية الدولية.

80 - وتابعت قائلة إن على الرغم من زيادة معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها في السنوات الأخيرة، ينبغي وضع أهداف أكثر طموحاً في هذا الصدد ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2020-2029. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باستمرار التنسيق بين الوحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، وتشجيعه تلك الهيئات على مواصلة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل تحقيق المزيد من أوجه التآزر وتعزيز تعاونها وفعاليتها وكفاءتها. وختاما، قالت إن الاتحاد الأوروبي سوف يسعى إلى ضمان أن تستفيد الوحدة من كامل إمكانات ولايتها ودورها الفريدين.

رُفعت الجلسة الساعة 12:05.